

Distr.: General
28 November 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 145 من جدول الأعمال

تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية

للمحكمتين الجنائيتين

تقرير الأداء المالي لميزانية الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعام 2022 والميزانية المقترحة للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعام 2024

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء المالي لميزانية الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعام 2022 (A/78/390) والميزانية المقترحة للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعام 2024 (A/78/534). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للآلية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/78/5/Add.15) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/78/333/Add.1). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير المذكورة أعلاه، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برود خطية وردت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ثانياً - أداء الميزانية لعام 2022

2 - وافقت الجمعية العامة في قرارها 243/76 على تخصيص اعتمادات بلغ مجموعها 89,7 مليون دولار (كقيمة إجمالية)، أو 81,3 مليون دولار (كقيمة صافية)، لعام 2022. وبلغت النفقات المسجلة في عام 2022



الرجاء إعادة استعمال الورق



ما قدره 82,7 مليون دولار (كقيمة إجمالية)، أو 74,9 مليون دولار (كقيمة صافية)، مما أدى إلى فائض يبلغ 7,0 ملايين دولار (كقيمة إجمالية)، أو 6,4 ملايين دولار (كقيمة صافية). وبالإضافة إلى ذلك، بلغت التزامات الفترات السابقة الملغاة والإيرادات الأخرى المسجلة كمخصصات في البيانات المالية لعام 2022 ما مقداره 3,4 ملايين دولار، وهو ما ساهم في تكوين مبلغ قابل للردّ يبلغ مجموعه 10,4 ملايين دولار (كقيمة إجمالية)، أو 9,8 ملايين دولار (كقيمة صافية)، ويقترح قيده لحساب الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء للآلية لعام 2024 (A/78/390، الفقرة 1). ويعزى انخفاض النفقات عما كان متوقعا أساسا إلى تأجيل محاكمة كابوغا، التي كان من المتوقع أن تبدأ في كانون الثاني/يناير 2022 ولكنها بدأت في أيلول/سبتمبر 2022، بسبب عدة تطورات إجرائية متصلة بصحة المتهم (المرجع نفسه، الفقرتان 2 (أ) و 5 (أ)).

3 - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتقرير الأداء في الفقرتين 10 و 11 من ذلك التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأداء، بما في ذلك النفقات النهائية التي بلغ حجمها 82 707 600 دولار (كقيمة إجمالية) و 74 967 700 دولار (كقيمة صافية)، وأن توافق على إعادة الفائض الذي بلغ حجمه 10 351 600 دولار (كقيمة إجمالية) و 9 778 600 دولار (كقيمة صافية) في عام 2022 على شكل رصيد دائن يُخصم من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء لعام 2024.

ثالثا - توصيات الهيئات الرقابية

4 - يفيد مجلس مراجعي الحسابات بأنه من أصل 25 توصية متبقية لغاية السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، نُقِّدَت 6 توصيات (24 في المائة)، وكانت 7 توصيات (28 في المائة) قيد التنفيذ، وظلت 12 توصية (48 في المائة) غير منقّدة (A/78/5/Add.15، الفقرة 9؛ وانظر أيضا الجدول 1).

الجدول 1

حالة تنفيذ التوصيات

التقرير (سنة مراجعة الحسابات)	الصادرة	ديسمبر 2021	التوصيات المتبقية			التوصيات التي تجاوزتها 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
			المنقّدة	قيد التنفيذ	غير المنقّدة	
A/73/5/Add.15، الفصل الثاني (2017)	11	1	-	1	-	1
A/74/5/Add.15، الفصل الثاني (2018)	8	1	-	-	1	1
A/75/5/Add.15، الفصل الثاني (2019)	20	8	2	3	-	6
A/76/5/Add.15، الفصل الثاني (2020)	11	5	-	3	-	5
A/77/5/Add.15، الفصل الثاني (2021)	10	10	4	-	6	6
المجموع	39	25	6	7	12	19

5 - ونظرا لعدم إحراز تقدم، يتوقع المجلس من الآلية تسريع جهودها الرامية لتنفيذ التوصيات المتبقية ولا سيما التوصيات التي يرجع تاريخها إلى سنوات مراجعة الحسابات 2017 و 2018 و 2019، التي ظلت غير منقّدة لمدة تفوق ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن بعض التوصيات المتبقية تتصل

بتقليص حجم الآلية، بما في ذلك وضع استراتيجية تنظيمية طويلة الأجل، تشمل مسائل رئيسية مثل أماكن العمل والمعدات والموظفين (المرجع نفسه، الفقرتان 10 و 14). وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتبقية التي لم تنفذ بعد، وتكرر الإعراب عن رأيها بأنه أنه ينبغي للآلية أن تزيد من تحسين معدل وتوقيت تنفيذ توصيات المجلس (انظر أيضا A/77/626، الفقرة 4، و A/76/577، الفقرة 5).

6 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في عام 2023، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لعملية تقليص حجم الآلية (2023/012)، خلص فيها إلى أن العملية أجريت بشكل مرض ولكن يمكن تحسينها أكثر. وأوصى المكتب بأن تقوم الآلية بما يلي: (أ) تقييم الحاجة إلى مراجعة سياسة تقليص حجم الآلية التي اعتمدت في عام 2018 (A/77/626، الفقرة 25)، على ضوء الخيار المتعلق بإنهاء الخدمة بالتراضي والأمر الإداري الجديد المتعلق بعمليات تقليص الحجم أو إعادة الهيكلة التي تؤدي إلى إنهاء التعيينات (ST/AI/2023/1) الصادر في شباط/فبراير 2023؛ (ب) وكفالة استكمال وثائق الأداء لجميع الموظفين على النحو المطلوب، وأن تكون تقديرات الأداء التي تصف الأداء بأنه "يتجاوز توقعات الأداء" مبررة تبريرا كافيا لضمان الإنصاف والاتساق أثناء عملية الاستعراض المقارن. وأشارت الآلية إلى أن التوصيات ستنفذ بحلول حزيران/يونيه 2024 (2023/012، المرفق). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز إدارة الأداء على نطاق المنظمة، بما في ذلك من خلال نظام تقييم الأداء (القرار 278/77، الفقرة 37).

7 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه عملا بقرار مجلس الأمن 2637 (2022)، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023 تقييما لطرائق الآلية وعملها، وإلى أن التقرير ذي الصلة سيصدر في أوائل عام 2024 (A/78/534، الفقرة 13).

رابعاً - الولاية

8 - في عام 2023، أكملت الآلية النشاط القضائي المخصص لقضايا الجرائم الأساسية المحالة من المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بعد صدور حكم الاستئناف في إعادة المحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش في أيار/مايو 2023، وفرض وقف للإجراءات إلى أجل غير مسمى في محاكمة فيليبسيان كابوغا في أيلول/سبتمبر 2023 بسبب حالته الصحية. وباختتام النشاط القضائي المخصص الرئيسي، ستتحول الآلية في عام 2024 حقا إلى هيئة لتصريف الأعمال المتبقية، وسيُنصب تركيزها أساسا على تنفيذ المهام المستمرة الموكلة إليها في مجالات حماية الضحايا والشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وحفظ وإدارة المحفوظات. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الآلية بتعقب الهاربين الثلاثة المتبقين وبرصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية، فضلا عن القيام بأي نشاط قضائي مخصص آخر قد ينشأ (المرجع نفسه، التصدير والفقرتان 1 و 2).

9 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لا يزال هناك ثلاثة هاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من المقرر أن تقاضيه السلطات الرواندية (هم ألويس نديمباتي، وتشارلز سيكويابوايو، وتشارلز ريانديكايو). ويتوقع مكتب المدعي العام للآلية أن يتمكن من تحديد موقع هؤلاء الهاربين الثلاثة

بحلول نهاية عام 2024، وبذلك يُكمل مهمة تعقب الهاربين. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بأنه من المتوقع أن تُكمل الآلية مهمة التعقب بحلول نهاية عام 2024.

10 - وفيما يتعلق بالمهمة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية الموكلة إلى الآلية، يشير الأمين العام إلى أن الآلية ستواصل في عام 2024 مساعدة السلطات الوطنية، ولا سيما في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، في التحقيقات المحلية والإجراءات القضائية المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني (المرجع نفسه، الفقرة 3). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم عبء العمل يتصل بالدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام إلى أكثر من 150 قضية وطنية، في السنة، والذي يتضمن أساساً ما يلي: (أ) تلبية طلبات الحصول على المعلومات الواردة في مجموعة الأدلة التي بحوزة المكتب لاستخدامها في التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية؛ (ب) وتقديم المساعدة إلى المحققين والمدعين العامين الوطنيين بشأن طائفة واسعة من المسائل القانونية والاستراتيجية والمسائل المتعلقة بالأدلة والادعاء؛ (ج) وتقديم الدعم المتخصص إلى المدعين العامين الوطنيين فيما يتعلق بإلقاء القبض على الهاربين من رواندا ومن يوغوسلافيا السابقة. وبشكل عام، يُتوقع أن يستمر ارتفاع طلبات المساعدة الواردة من الهيئات القضائية الوطنية. ومن أجل زيادة استقلالية السلطات الوطنية إلى أقصى حد من حيث الخدمة الذاتية، يقوم قلم الآلية ببناء القدرات وتقديم التوجيه بشأن كيفية الاطلاع على السجلات القضائية للآلية والمحكمتين السابقتين لها المتاحة للجمهور وكيفية البحث فيها، وكذلك بشأن كيفية طلب الاطلاع على السجلات السرية. وبعد أن أنجزت الآلية أنشطتها القضائية الرئيسية، تشجع اللجنة الاستشارية الآلية على مواصلة جهودها الرامية لتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، امتثالاً لولايتها وقرارات الجمعية العامة، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، بسبل من بينها تبسيط عملياتها واتباع أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وتأمل اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام معلومات محدثة في هذا الصدد، بما في ذلك عن الآثار المالية.

11 - وفيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود، أبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأن 1 884 شاهداً من أصل حوالي 2 300 شاهد مثلوا أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا/فرع الآلية في أروشا قد أدلوا بشهاداتهم بوصفهم شهوداً مشمولين بالحماية، وأن ما يناهز 1 300 شاهد من أصل 4 600 شاهد أدلوا بشهاداتهم في الدعاوى المعروضة على المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة/فرع الآلية في لاهاي قد أدلوا بشهاداتهم في ظل تدابير وقائية. وحسب مستوى المخاطر، قد تستتبع حماية الشهود اتخاذ تدابير قضائية، مثل منح اسم مستعار وتغيير الصوت والوجه أثناء الإدلاء بالشهادة، واتخاذ تدابير وقائية خارج نطاق القضاء، قد تتراوح بين تقديم المشورة بشأن التدابير الأمنية عموماً إلى النقل المؤقت أو النقل الدائم إلى ولاية قضائية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تكييف الخدمات المقدّمة لتناسب مع الاحتياجات الخاصة بكل شاهد من الشهود، وطبيعة النزاع والموقع الجغرافي، من جملة اعتبارات أخرى. وفيما يتعلق بالشهود الروانديين، شملت تدابير الحماية توفير الرعاية الطبية في كنف السرية، بما في ذلك تقديم الدعم والمشورة النفسانية والاجتماعية، إلى حوالي 1 012 فرداً من الأفراد الضعفاء. ونظراً إلى أن الآلية تقترح إغلاق مكتبها الميداني في كيغالي في أيلول/سبتمبر 2024، فهي تخطط لضمان النقل السلس لملفات خدمات الدعم الطبي السرية إلى حكومة رواندا أو غيرها من الكيانات غير الحكومية في رواندا وتسليمها لها، وذلك بالتشاور مع الحكومة. ولكن المشاورات الرسمية لم تبدأ بعد. وبغية الحفاظ على أعلى مستوى من السرية والأمن للشهود، تعترم الآلية ضمان نقل وتنفيذ تدابير حماية مشددة، فضلاً

عن الدراية التقنية ببعض الاحتياجات والإجراءات تحديداً. وأبلغت اللجنة بأنه بعد اختتام الأنشطة المتعلقة بأبرز الجرائم الأساسية، ستبلغ الموارد غير المتصلة بالوظائف المرصودة لمواصلة الأنشطة المتعلقة بالشهود والضحايا الذين أدلوا بشهاداتهم في القضايا المتصلة برواندا 184 300 دولار في عام 2024. وبالتوازي مع مراعاة الجدول الزمني المتوخى والحاجة إلى الحفاظ على أعلى مستوى من السرية والأمن، تأمل اللجنة الاستشارية أن تستكشف الآلية الفرص المتاحة لمواصلة تقديم الخدمات إلى الشهود الضعفاء المشمولين بالحماية الموجودين في رواندا في حدود الموارد المتاحة.

12 - وفيما يتعلق بإدارة وحفظ محفوظات الآلية والمحكمتين السابقتين لها، تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة شجعت الآلية، في الفقرة 5 من قرارها 261/77، على استكمال عملية رقمنة محفوظاتها، بسبل منها استخدام التبرعات. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن الآلية تواصل رقمنة التسجيلات السمعية البصرية التناظرية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وأنه يُتوقع أن تكتمل هذه المهمة بحلول نهاية عام 2026، رهنا بتوافر الموارد اللازمة بدون انقطاع. وقد تم تحويل ما مجموعه 52 في المائة من التسجيلات السمعية البصرية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا و 92 في المائة من التسجيلات السمعية البصرية للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إلى تسجيلات رقمية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الآلية رقمنة 4 000 متر طولي من المحفوظات المادية، نظراً إلى وجود نسخ رقمية لحوالي 1 000 متر طولي من المحفوظات. ويمكن الاطلاع على الوثائق الرقمية والمواد السمعية البصرية المتاحة للجمهور على الموقع الشبكي للآلية. وكانت الآلية تعزز التماس تبرعات بهدف إعطاء دفع للمشاريع الجارية المتصلة بالحفاظ على المحفوظات وإتاحة الوصول إليها، ولكن بلورة مقترحات التمويل ما زالت في مراحل مبكرة. وتسترشد أعمال الآلية في هذا الصدد بالدروس المستفادة من مشروع الوصول الرقمي الكلي إلى محفوظات عصابة الأمم التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والذي تم النجاح في تمويله من التبرعات (المرجع نفسه، المرفق الثاني). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تضع الآلية خطة شاملة تهدف إلى إكمال رقمنة محفوظاتها وأن تبلغ عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل. وتشجع اللجنة الآلية على تكثيف جهودها الرامية للتماس تبرعات أيضاً لتسريع وتيرة مشروع الرقمنة، بما في ذلك بتطبيق الاستراتيجيات الناجحة لجمع التبرعات والدروس المستفادة (انظر أيضاً A/77/626، الفقرة 11).

13 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأن الآلية تعمل على معالجة التأخر في ترجمة الأحكام. إذ لم تكتمل بعد ترجمة 17 حكماً من أحكام الاستئناف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (يبلغ مجموع عدد كلماتها 1 813 800 كلمة)، و 9 أحكام في دعاوى ابتدائية ودعاوى استئناف صادرة عن المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والآلية (يبلغ مجموع عدد كلماتها 4 821 460 كلمة). ويُتوقع الانتهاء من ترجمة الأحكام إلى اللغة الفرنسية بحلول نهاية عام 2026 وإلى اللغة الكينيارواندية بحلول نهاية عام 2027. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تبذل الآلية مزيداً من الجهود، بما في ذلك باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، حسب الاقتضاء، لمعالجة التأخر في ترجمة الأحكام على وجه السرعة.

إنجاز أعمال الآلية

14 - في الفقرة 4 من القرار 261/77، شجعت الجمعية العامة الآلية على كفالة إنجاز أعمالها المتبقية بسرعة وفعالية (انظر أيضاً القرارين 243/76 و 249/75). وفي الفقرة 7 من القرار 2637 (2022)، شدد مجلس الأمن، في جملة أمور، على أنه نظراً لكون المهام المتبقية ذات طابع محدود جداً، فقد أنشئت الآلية

لتكون هيكلًا صغيراً مؤقتاً وفعالاً تتقلص مهامه وحجمه بمرور الوقت ويضم عدداً قليلاً من الموظفين يتناسب مع مهامه المحدودة، وطلب إلى الآلية أن تواصل الاسترشاد بتلك العناصر في أنشطتها. وعلاوة على ذلك، دعا المجلس، في الفقرة 11 من القرار نفسه، الآلية إلى أن تقدّم، في إطار استراتيجيتها للإنجاز، خيارات بشأن نقل أنشطتها المتبقية إلى جهات أخرى عندما يحين الوقت لذلك.

15 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في كانون الأول/ديسمبر 2022، عرضت الآلية على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن خريطة طريق لوضع خطة للقوة العاملة على نطاق الآلية قائمة على سيناريوهات. وحددت خريطة الطريق ثلاث مراحل لعمل الآلية في المستقبل على النحو التالي: (أ) في المرحلة 1، المتوقعة للفترة 2022-2026، ستُكْمَل الآلية نشاطها القضائي المخصص ومهمة تعقب الهاربين، ولن تضطلع إلا بالمهام المتبقية المستمرة؛ (ب) وفي المرحلة 2، المتوقعة للفترة 2026-2032، ستتحمل الآلية عبء عمل كبير يتعلق بمهامها المتبقية المستمرة؛ (ج) وفي المرحلة 3، المتوقع أن تبدأ اعتباراً من عام 2032، ستواصل الآلية أداء المهام المتبقية مع انخفاض كبير في عبء العمل. وعلى ضوء التقدم الكبير المحرز في عام 2023، قد اختتم بالفعل نشاطان رئيسيان كان من المتوقع إنجازهما خلال المرحلة 1 أو أصبح من المتوقع حالياً إنجازهما في تاريخ سابق لعام 2026، وهما إنهاء القضايا الأساسية، حيث أنجز هذا النشاط في عام 2023، ومهمة تعقب الهاربين المتوقع أن تكتمل في عام 2024. ووفقاً للأمانة العامة، أدى إكمال إجراءات المقاضاة في القضايا الأساسية إلى دخول الآلية بشكل كامل إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية.

16 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن رئيسة الآلية ستعرض، في كانون الأول/ديسمبر 2023، إطاراً للعمليات بشأن إنجاز مهامها على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وسيعتمد الإطار على خريطة الطريق وسيضمن خطة للقوة العاملة قائمة على سيناريوهات، إلى جانب خيارات بشأن نقل المهام بما يتماشى مع القرار 2637 (2022). وسيقدّم الإطار معلومات عن الجداول الزمنية المتوقعة لإنجاز الأنشطة وعن الاعتبارات المتعلقة بإمكانية نقل مهام محددة إلى كيانات أخرى لكي ينظر فيها مجلس الأمن.

17 - وتحيط اللجنة الاستشارية علماً باختتام جميع الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف في قضايا الجرائم الأساسية، وباقتراب موعد الانتهاء من تعقب الهاربين. وتذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة شجعت الآلية على كفاءة إنجاز أعمالها المتبقية بسرعة وفعالية (القرار 261/77، الفقرة 4؛ وانظر أيضاً الفقرة 23 أدناه).

خامساً - تطور ميزانيات الآلية والاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024

ألف - تطور ميزانيات الآلية

18 - عند الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبيّن تطور ميزانيات الآلية، بما في ذلك مستويات الإنفاق منذ الفترة 2016-2017 (انظر الجدول 2).

الجدول 2

تطور ميزانيات الآلية، بما في ذلك مستويات الإنفاق، للفترة 2016-2023

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2024	2023	2022	2021	2020	2019-2018	2017-2016	
النفقات حتى تقديرات عام 31 تشرين 2024 (قبل إعادة تقدير النفقات)								
وجه الإنفاق	الاعتماد الأولي	الاعتماد المنقح	النفقات	الاعتماد الأولي	الاعتماد المنقح	النفقات	الاعتماد الأولي	الاعتماد المنقح
الوظائف	40 957,9	38 701,2	36 020,8	39 442,9	40 091,4	37 807,0	21 811,0	20 118,6
تكاليف الموظفين الأخرى	43 674,2	43 864,0	43 905,5	79 232,0	78 723,0	72 544,8	37 873,3	38 135,2
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	8 453,1	8 665,9	4 758,6	11 549,2	11 358,5	9 566,7	5 024,2	4 545,0
الضيافة	31,4	31,1	30,3	21,5	21,1	6,1	10,2	0,6
الخبراء	333,9	326,8	359,0	287,4	284,0	409,6	155,9	0,7
الخبراء الاستشاريون	66,1	64,2	64,2	24,2	22,6	22,6	-	26,9
سفر الممثلين	339,0	337,0	1,0	411,7	413,3	0,7	329,5	48,0
سفر الموظفين	2 513,6	2 498,5	2 767,9	2 927,0	2 938,8	2 470,8	1 443,7	577,3
الخدمات التعاقدية	8 952,2	8 988,4	8 322,3	14 784,0	14 707,2	18 779,7	8 823,7	8 582,6
مصروفات التشغيل العامة	14 568,3	14 641,5	11 787,2	21 046,9	20 874,4	16 237,3	8 381,6	6 740,4
اللوازم والمواد	1 126,2	1 115,1	669,1	1 323,0	1 302,8	764,8	698,3	418,1
الأثاث والمعدات	4 044,0	4 033,9	3 377,1	2 763,0	2 719,4	5 003,3	1 438,8	4 583,9
تحسين أماكن العمل	51,9	52,4	197,6	212,3	213,6	244,5	231,6	316,8
المنح والمساهمات	1 833,5	1 833,5	3 162,8	1 022,5	1 020,7	1 001,4	690,0	445,7
النفقات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	10 458,9	10 594,2	12 369,8	20 976,5	21 029,8	17 335,8	10 012,7	8 874,6
المجموع (الإجمالي)	137 404,2	135 747,7	127 792,9	196 024,1	195 720,6	182 195,1	96 924,5	93 414,2

19 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى أن النفقات الإجمالية للألية ظلت باستمرار دون مستويات الموارد المعتمدة، وهي تأمل أن يُبذل المزيد من الجهود لكفالة وضع ميزانية أكثر دقة وتعتمد أيضا على خطة تقليص الحجم (انظر أيضا A/77/626، الفقرة 15، و A/76/577، الفقرة 10، و A/75/632، الفقرة 10؛ وانظر أيضا الفقرة 23 أدناه).

باء - الحالة المالية

20 - زُودت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بالنسب المالية الشهرية للألية للفترة 2019-2023 (انظر المرفق الأول لهذا التقرير)، وكذلك بالموجودات النقدية والأرصدة النقدية الشهرية للفترة نفسها (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير)، وذلك حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتبين المعلومات المقدمة أن مجموع النقدية المتاحة للألية في ذلك التاريخ بلغ 168 300 000 دولار وكان الرصيد النقدي 17 489 100 دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحالة المالية للألية، بما في ذلك وضعها النقدي، لا تزال سليمة (انظر A/77/626، الفقرة 16، و A/76/577، الفقرة 13، و A/75/632، الفقرة 11، و A/74/593، الفقرة 13).

جيم - الميزانية المقترحة لعام 2024

21 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2024 بلغت ما مقداره 63 930 800 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا قدره 18 014 500 دولار (أو 22,0 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023، وإلى أن ذلك يعزى أساسا إلى الإلغاء المقترح لما مجموعه 97 وظيفة ثابتة ومؤقتة في نهاية عام 2024، وكذلك إلى انخفاض الاحتياجات الأخرى الناتجة عن الانتهاء من الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف في قضايا الجرائم الأساسية، مثل انخفاض أتعاب القضاة والمخصصات اللازمة تحت بندي محامي الدفاع وتدوين المحاضر الحرفية (انظر أيضا A/78/534، الفقرتان 60 و 61).

22 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه رغم التخفيض المقترح، سيتألف عنصر الملاك الوظيفي في الآلية في عام 2024 من 246 وظيفة ثابتة ومؤقتة (117 وظيفة مؤقتة و 129 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، في حين أن النشاط القضائي المخصص المتعلق بقضايا الجرائم الأساسية ينتهي في عام 2023 وسيتمثل عبء العمل الرئيسي لعام 2024 في القيام بالأنشطة المتبقية المستمرة (انظر أيضا الفقرة 32 أدناه). ويتضح من المعلومات المقدمة إلى اللجنة أن الآلية تعتزم إجراء استعراض إضافي في عام 2023 لتحديد الاحتياجات من الموظفين لعام 2025 وما بعده، لكي تصبح أكثر كفاءة وأصغر حجما.

23 - ورهنا بما يقرره مجلس الأمن، تأمل اللجنة الاستشارية أن يعرض الأمين العام في تقريره المقبل خطة شاملة بشأن تقليص حجم الآلية، تعكس زيادة ترشيد الموارد وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة، استنادا إلى أمور من بينها تقييم ما تبقى من عبء العمل والموارد من الموظفين، وتبسيط عملية تقديم الدعم الإداري، بما في ذلك الخدمات الأمنية، من خلال الجهات المقدمة للخدمات المشتركة.

1 - الموارد المتصلة بالوظائف

24 - يقترح الأمين العام 117 وظيفة مؤقتة، مما يعكس انخفاضاً قدره 20 وظيفة (أو 14,6 في المائة) مقارنة بالمستوى المعتمد لعام 2023.

الجدول 3

الوظائف المؤقتة والتغييرات في الوظائف المقترحة لعام 2024

العدد	الرتبة	
137	1 و أ ع، 1 أ ع م، 1 مد-1، 5 ف-5، 20 ف-4، 28 ف-3، 9 ف-1/2، 22 خ ع (ر أ)، 15 خ أ، 12 ر م، 23 خ م	الوظائف المعتمدة لعام 2023
-	1 موظف لشؤون حماية ودعم الشهود من كيغالي إلى أروشا	نقل
-	2 موظف قانوني معاون (ف-2) إلى موظف قانوني (ف-3)	إعادة تصنيف
(20)	4 ف-4، 2 ف-3، 2 ف-2، 3 خ ع (ر أ)، 5 ر م، 4 خ م	إلغاء
117	1 و أ ع، 1 أ ع م، 1 مد-1، 5 ف-5، 16 ف-4، 28 ف-3، 5 ف-1/2، 19 خ ع (ر أ)، 15 خ أ، 7 ر م، 19 خ م	الوظائف المقترحة لعام 2024

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م، الرتبة المحلية؛ خ أ، الخدمات الأمنية؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

25 - كما هو مبين بإيجاز في الجدول 3 ويرد وصفه بمزيد من التفصيل في المرفق الثالث لتقرير الأمين العام، ستكون التغييرات المقترحة إدخالها على الوظائف كما يلي: (أ) إلغاء 20 وظيفة مؤقتة منها 15 وظيفة في فرع أروشا و 5 وظائف في فرع لاهاي؛ (ب) ونقل موظف لشؤون حماية ودعم الشهود (ف-3) من كيغالي إلى أروشا؛ (ج) وإعادة تصنيف وظيفتين لموظف قانوني معاون من الرتبة ف-2 إلى الرتبة ف-3.

26 - وتتصل التغييرات المقترحة بالعوامل التالية:

(أ) إكمال الآلية للدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف المتبقية المتعلقة بالجرائم الأساسية، على النحو المبين في الإلغاء المقترح لخمس وظائف في أروشا (3 ف-4، و 1 ف-3، و 1 ف-2) وثلاث وظائف في لاهاي (1 ف-3، و 1 ف-2، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

(ب) الإغلاق المزمع للمكتب الميداني في كيغالي التابع لفرع أروشا في أيلول/سبتمبر 2024، على النحو المبين في الإلغاء المقترح لأربع وظائف اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2024 (2 من فئة الخدمة الميدانية و 2 من الرتبة المحلية)، وثلاث وظائف اعتباراً من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (1 من الخدمة الميدانية و 2 من الرتبة المحلية)، ونقل موظف لشؤون حماية ودعم الشهود (ف-3) من كيغالي إلى أروشا؛

(ج) التعديلات المتصلة بمتطلبات عبء العمل، على النحو المبين في الإلغاء المقترح لثلاث وظائف في أروشا (1 ف-4، و 1 من الخدمة الميدانية، و 1 من الرتبة المحلية)، ووظيفتين في لاهاي (2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ورفع رتبة وظيفتين لموظف قانوني معاون (ف-2)، واحدة في أروشا وواحدة في لاهاي، إلى وظيفة موظف قانوني (ف-3)، نتيجة لإعطاء الأولوية للمهام المستمرة.

27 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن تخضع مواقع ورتب الوظائف المؤقتة في كلا الفرعين إلى استعراض آخر بما يتواءم مع المهام الصادر بها تكليف، والأنشطة المتبقية وعبء العمل المتبقي، وأن تُقدّم مبررات مفصلة لذلك في مشروع الميزانية المقبل (انظر أيضا الفقرة 23 أعلاه).

الوظائف الشاغرة ومعدلات الشواغر

28 - تشير المعلومات المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه ليس هناك في الآلية أي وظيفة شاغرة لأكثر من سنة. وعند الاستفسار، تلقت اللجنة معلومات عن معدلات الشواغر المدرجة في الميزانية والمعدلات الفعلية للسنوات الثلاث الماضية (انظر الجدول 4).

الجدول 4

معدلات الشواغر للفترة 2021-2023

(بالنسبة المئوية)

2024	2023	2022	2021	مركز العمل
المعدلات المدرجة في الميزانية الفعلية ^(أ)	المعدلات المدرجة في الميزانية الفعلية	المعدلات المدرجة في الميزانية الفعلية	المعدلات المدرجة في الميزانية الفعلية	
2,4	2,0	2,4	1,1	أروشا
			2,8	الفئة الفنية والفئات العليا
0,7	1,6	0,7	0,8	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
			1,3	لاهاي
2,4	2,5	2,4	0,5	الفئة الفنية والفئات العليا
			0,9	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
0,7	0,6	0,7	0,7	
			0,0	
			0,6	

(أ) حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

29 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق بالموارد المتصلة بالوظائف لعام 2024 للآلية.

2 - الموارد غير المتصلة بالوظائف

30 - تعكس الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف وقدرها 48 770 600 دولار انخفاضاً قدره 15 757 900 دولار (أو 24,4 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، والخدمات التعاقدية، والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين.

تكاليف الموظفين الأخرى

31 - ستبلغ الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى 21 487 800 دولار، مما يعكس انخفاضا قدره 8 912 100 دولار (أو 29,3 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023، ويعزى ذلك أساسا إلى اقتراح تخفيض عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة بـ 77 وظيفة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، من 206 وظائف في نهاية عام 2023 إلى 129 وظيفة في نهاية عام 2024. وتشير المعلومات المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن التخفيض المقترح يتصل بانخفاض عبء العمل الناجم عن فرض وقفٍ للإجراءات إلى أجل غير مسمى في قضية كابوغا، إلى جانب اكتمال إجراءات الاستئناف في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش. وفي الوقت نفسه، بُذلت جهود إضافية لتبسيط العمليات وزيادة أوجه الكفاءة إلى أقصى حد لتحقيق مزيد من التخفيضات عن طريق النظر في أمور من بينها دمج الوحدات التنظيمية، وإعادة ترتيب أولويات الأنشطة، حسب الاقتضاء، وإسناد مهام إضافية إلى مراكز الخدمات التابعة للأمم المتحدة في بعض المجالات الإدارية.

32 - وتشير المعلومات المقدّمة سابقا إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه على الرغم من أن عنصر الآلية المستمر الممثل بالوظائف المؤقتة يشكل خط الأساس من الموارد اللازمة لدعم الأنشطة التي صدر بها تكليف، فإن الموارد التي تتجاوز خط الأساس هذا تؤمّن في شكل وظائف المساعدة المؤقتة العامة، ويمكن تعديل نطاقها زيادةً أو نقصانا حسب مستوى الأنشطة القضائية (A/76/577، الفقرة 23). ونظرا لإكمال الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف المتعلقة بالجرائم الأساسية، لا يُتوقع القيام بأي نشاط قضائي آخر يتطلب موارد كثيفة في عام 2024.

33 - غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من المعلومات المقدّمة إليها، أنه اعتبارا من تموز/يوليه 2024، ستبقى 137 وظيفة، بما في ذلك: (أ) 37 وظيفة في أروشا (بالإضافة إلى 70 وظيفة مؤقتة)؛ (ب) و 99 وظيفة في لاهاي (بالإضافة إلى 46 وظيفة مؤقتة)؛ (ج) ووظيفة واحدة في نيويورك (مكتب الشؤون القانونية). وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن النفقات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى بلغت 32 570 300 دولار لعام 2022 و 24 521 900 دولار حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مقابل اعتمادين قدرهما 36 029 500 دولار لعام 2022 و 30 399 900 دولار لعام 2023.

34 - وبينما تحيط اللجنة الاستشارية علما بالتخفيض المقترح، فإنها ترى أن مستوى وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترح لم يبرر بما يكفي نظرا إلى أن الآلية قد أنجزت أنشطتها القضائية الرئيسية، وتوصي بتخفيض الموارد المقترحة بنسبة 5 في المائة (1 074 400 دولار) تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى.

الموارد الأخرى غير المتصلة بالوظائف

35 - نظرا إلى تخفيض ملاك موظفي الآلية وعملياتها، ومراعاةً لمستوى النفقات أيضا، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق قدر أكبر من الكفاءة فيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة المدرجة أدناه. ولذلك تبدي اللجنة تعليقات وتوصي بإدخال تعديلات على النحو التالي:

(أ) سفر الموظفين: اعتماد قدره 1 006 300 دولار، يعكس انخفاضا قدره 482 000 دولار (أو 32,4 في المائة)، سيغطي تكاليف تشمل ما يلي: '1' العديد من الرحلات إلى مواقع في غرب أفريقيا

للإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولمسائل متصلة بالأشخاص الذين برأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ساحتهم وأفرجت عنهم (800 106 دولار)؛ '2' والسفر بين الفرعين (300 313 دولار)؛ '3' والعديد من الرحلات إلى نيويورك لمخاطبة كبار المسؤولين، والتماس الدعم لعمل الآلية، والمساعدة على تنفيذ جوانب متصلة بولاية الآلية، وكذلك للتدريب وحضور الاجتماعات المهنية السنوية والمؤتمرات (224 300 دولار). وقد بلغت النفقات 1 308 200 دولار لعام 2022 و 1 190 200 دولار حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مقابل اعتمادين قدرهما 945 600 دولار لعام 2022 و 1 488 300 دولار لعام 2023. وبلغ معدل امتثال الآلية لسياسة الحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة لعام 2022 نسبة 50 في المائة، مقارنة بمعدل 42 في المائة في عام 2021 و 27 في المائة في عام 2020 (A/78/534، الجدول 16). وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة أن تسعى الآلية إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة عن طريق الجمع بين الرحلات قدر الإمكان والاستفادة إلى أقصى حد من الاجتماعات الافتراضية والمنصات الإلكترونية وأدوات التدريب عن بُعد، وتوصي بتخفيض الموارد المقترحة تحت بند سفر الموظفين بنسبة 25 في المائة (251 600 دولار). وتكرر اللجنة أيضا تأكيد أنه ينبغي للآلية أن تعتمد تدابير أكثر صرامة، بما في ذلك تشديد الضوابط الداخلية، لتحسين معدل امتثالها لسياسة الحجز المسبق، وأن تبلغ عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل (انظر أيضا قرار الجمعية العامة 249/75، الفقرة 7)؛

(ب) مصروفات التشغيل العامة: تعكس الاحتياجات المقترحة البالغة 7 653 800 دولار انخفاضا قدره 426 300 دولار (أو 5,3 في المائة). وقد بلغت النفقات 6 278 100 دولار لعام 2022 و 6 576 300 دولار حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مقابل اعتمادين قدرهما 8 338 100 دولار لعام 2022 و 8 080 100 دولار لعام 2023. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة تحت بند مصروفات التشغيل العامة بنسبة 5 في المائة (382 700 دولار)؛

(ج) المنح والمساهمات: يعكس المبلغ المقترح وقدره 1 284 300 دولار انخفاضا قدره 326 500 دولار (أو 20,3 في المائة). وقد بلغت النفقات 265 300 دولار لعام 2022 و 135 500 دولار حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مقابل اعتمادين قدرهما 740 300 دولار لعام 2022 و 1 610 800 دولار لعام 2023. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة تحت بند المنح والمساهمات بنسبة 10 في المائة (128 400 دولار).

36 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين 34 و 35 أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق بالموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024 للآلية.

سادسا - مسائل أخرى

مصنّف للدروس المستفادة

37 - في الفقرة 7 من القرار 261/77، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع مصنّفًا للدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من إغلاق المحاكم السابقة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يُوضع المصنّف للدروس المستفادة وأفضل الممارسات من إغلاق المحاكم السابقة في أوانه وفي حدود الموارد

المتاحة، وأن تُقدّم المعلومات بشأن ذلك إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وفي التقرير المقبل للأمين العام.

تقليص حجم الموظفين

38 - نفذت الآلية عدة تدابير لدعم الموظفين في إطار عملية تقليص الحجم. وابتداءً من أيلول/سبتمبر 2022، أصبح مستشار موظفين مؤهل متاحاً لتقديم المشورة للموظفين على أساس فردي وفي إطار جلسات جماعية. وأتاحت الآلية أيضاً فرصاً للتوجيه المهني المتخصص ودورات للتعلم والتطوير عبر الإنترنت، بما في ذلك دورات في اللغات. وعلاوة على ذلك، قدمت الآلية الدعم للموظفين في كل فرصة تتاح فيها إمكانية العمل في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى (انظر أيضاً A/78/534، المرفق الثاني). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موظفي الآلية عثروا في السنوات الأخيرة على فرص عمل في مختلف كيانات الأمانة العامة، وفي محاكم وآليات تحقيق أخرى، وفي بعثات حفظ السلام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التدابير التي تنفذها الآلية لدعم الموظفين خلال عملية تقليص حجمها، وتأمل أن يُبذل المزيد من الجهود لمساعدة الموظفين على إيجاد فرص عمل في المستقبل، على نحو يمثل امتثالاً تاماً للإطار التنظيمي ذي الصلة، وأن تُقدّم معلومات محدثة في تقرير الميزانية المقبلة (انظر أيضاً القرار 261/77، الفقرة 8، و A/77/626، الفقرة 25).

التصرف في الأصول

39 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القيمة الدفترية الإجمالية للممتلكات والمنشآت والمعدات التي تملكها الآلية، بما في ذلك المباني، تبلغ 12 582 000 دولار. ويوجد بحوزة الآلية 982 حاسوباً، منها 375 حاسوباً تم توزيعها على الموظفين (وقد حصل بعض الموظفين على حاسوبين). وتتألف الحواسيب المتبقية مما يلي: (أ) 165 حاسوباً في المخزون، إما لاستخدامها كبديل أو في انتظار شطبها/التصرف فيها؛ (ب) وتم توزيع 164 حاسوباً على مرافق مشتركة، مثل قاعات المحاكم وغرف الاجتماعات؛ (ج) ويستخدم 115 من تلك الحواسيب لأغراض الدعم التقني؛ (د) واستخدم 84 حاسوباً لتحديث النظم القديمة في عام 2024؛ (هـ) وتم توزيع 79 حاسوباً على أفراد من غير الموظفين، بمن فيهم محامو الدفاع والمتدربون الداخليون. وأبلغت اللجنة بأن الآلية قامت في عام 2022 بالتصرف في 148 حاسوباً و 15 مركبة و 8 قطع أثاث تبلغ قيمتها الدفترية المتبقية 9 016 دولاراً. وتسعى الآلية أيضاً إلى وضع خطة للتصرف، في نهاية المطاف، في الكتب والمواد الموجودة في المكتبة، بما في ذلك بالتبرع بها لمؤسسات في الدولة المضيفة، حسب الاقتضاء، عملاً بملاحظة اللجنة الواردة في تقريرها السابق (انظر A/77/626، الفقرة 18 (ج)). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتقيد الآلية تقيداً صارماً بالقواعد والأنظمة ذات الصلة، مع مراعاة الدروس المستفادة، أثناء التصرف في فائض الأصول، وأن تُقدّم معلومات مفصلة في سياق مشروع الميزانية المقبلة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

40 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة لعام 2024 تبلغ 1 050 200 دولار، بما فيها ثمان وظائف، مقارنة بتسع وظائف لعام 2023. وستواصل تلك الموارد دعم مشروع مشترك يهدف إلى الحد من عدد قضايا جرائم الحرب المتراكمة على الصعيد الوطني، وبناء قدرات

المدرسين في المستويين الثانوي والجامعي في بلدان يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق باستخدام الوقائع المثبتة قضائياً عند تدريس مواضيع تتعلق بأحداث النزاعات التي وقعت في تسعينيات القرن الماضي، وتحسين معرفة طلاب القانون على صعيد المنطقة بالجرائم المرتكبة خلال تلك النزاعات وفهمهم لها (A/78/534)، الفقرة 62؛ وانظر أيضاً (A/77/528، الفقرة 64).

41 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في عام 2023، وفي سياق البرامج التي يمولها بالكامل شركاء خارجيون، نظم مكتب المدعي العام دورات تدريبية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية لفائدة المدعين العامين من إسواتيني، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم في تقرير الميزانية المقبل معلومات أكثر شمولاً بشأن تلقي التبرعات، بما في ذلك عن الجهود المبذولة لجمع التبرعات، وعن الأنشطة الممولة، والصلات مع ولاية الآلية (انظر أيضاً الفقرة 12 أعلاه).

التعاون مع الكيانات الأخرى

42 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الآلية تتقاسم أماكن عملها في لاهاي مع محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وإلى أن الآلية تقدم دعماً محدوداً على أساس استرداد التكاليف (A/78/534، الفقرة 4). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدعم الذي تقدمه الآلية على أساس استرداد التكاليف يشمل الحيز المكتبي، والبنية التحتية الحاسوبية والدعم الحاسوبي، وكشوف المرتبات، وقدر محدود من الدعم في مجال المالية، والتخزين المادي. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضاً بأنه لا توجد خطط متعلقة بنقل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية إلى أروشا، فمع أن حيز مباني أروشا يكفي لإيواء موظفي المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، إلا أنه غير كافٍ لاستيعاب محفوظات المحكمة. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن محفوظات المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية، التي يجب أن تكون في نفس موقع المحكمة وفقاً لنظامها الأساسي، مستضافة في مقر المحفوظات الوطنية في لاهاي ولا تتحمل المحكمة أي تكلفة مقابل ذلك. وعلى الرغم من عدم وضع تقديرات لتكاليف نقلها إلى أروشا، فمن المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى تعديلات مكلفة لتوفير الظروف البيئية المحددة بصرامه لاستضافة محفوظات إضافية في أماكن العمل في أروشا (A/77/626، الفقرة 40، و A/76/7/Add.9، الفقرة 22). وتناقش اللجنة بمزيد من التفصيل المسائل المتصلة بالتعاون بين الآلية والمحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية في تقريرها عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة لمحكمة سيراليون الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية (A/78/7/Add.12).

43 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الآلية تتعاون بانتظام وبشكل وثيق مع المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية بشأن العديد من المسائل موضع الاهتمام المشترك، مثل إنكار الإبادة الجماعية، وتحريف التاريخ، وتمجيد مجرمي الحرب. وقد شاركت المستشارية الخاصة أيضاً مع مسؤولي الآلية في العديد من الأنشطة الرامية إلى لفت الانتباه إلى عمليات الإبادة الجماعية المرتكبة في البوسنة والهرسك ورواندا، وإلى إدانة إنكار الإبادة الجماعية، بما في ذلك بالمشاركة المنسقة في المؤتمرات واجتماعات الخبراء والمناسبات التذكارية واللقاءات مع الضحايا. وتأمل اللجنة

الاستشارية أن يتواصل التعاون بين الآلية والمستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، وأن تُقدّم معلومات محدّثة بشأن ذلك في التقرير المقبل للأمين العام.

سابعاً - خاتمة

44 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل الآلية لعام 2024 في الفقرة 84 من الميزانية المقترحة (A/78/534). وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على الاحتياجات من الموارد المقترحة للآلية لعام 2024.

المرفق الأول

النسب المالية الشهرية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
للفترة 2019-2023 (حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

2023												
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	يونيه/يونيو	حزيران/تموز/يوليه	أب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	2,2	2,1	2,1	2,0	2,0	1,9	1,9	1,8	1,8	1,7	-	-
نسبة التداول (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	8,4	8,3	7,9	7,5	7,6	7,4	6,9	7,0	6,6	5,7	-	-
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	8,3	8,2	7,8	7,4	7,6	7,4	6,8	6,9	6,6	5,7	-	-
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	4,2	4,5	4,4	4,1	4,3	4,1	3,8	3,8	4,4	3,9	-	-

2022												
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	يونيه/يونيو	حزيران/تموز/يوليه	أب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	1,8	1,8	1,8	1,7	1,7	1,7	1,6	1,6	1,5	1,5	1,4	1,7
نسبة التداول (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	13,0	13,2	12,2	12,2	12,6	12,6	12,6	11,6	11,3	10,1	8,7	4,9

2022

النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	يونيه/يونيو	تموز/يوليه	أب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	12,9	13,1	12,2	12,2	12,6	12,6	11,5	11,6	11,2	10,0	8,7	4,9
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	6,9	7,8	7,4	7,5	7,8	7,4	7,4	7,9	8,0	7,1	6,1	3,4

2021

النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	يونيه/يونيو	تموز/يوليه	أب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	1,9	1,8	1,8	1,8	1,7	1,7	1,6	1,6	1,5	1,5	1,4	1,3
نسبة التداول (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	13,1	13,0	12,9	12,3	11,1	11,5	11,2	11,3	10,7	10,3	9,4	5,5
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	13,0	13,0	12,8	12,2	11,0	11,4	11,1	11,2	10,7	10,2	9,3	5,5
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	6,5	6,8	6,9	7,6	6,9	7,1	6,8	7,3	7,3	7,0	6,4	4,0

2020

النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	يونيه	حزيران/تموز/يوليه	أب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	2,2	2,1	2,0	2,0	1,9	1,9	1,8	1,8	1,7	1,7	1,6	1,3
نسبة التداول (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	19,0	20,9	17,4	16,9	15,5	15,9	14,4	15,0	14,7	13,7	14,2	5,6
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	18,8	20,7	17,3	16,8	15,4	15,8	14,3	15,0	14,6	13,7	14,2	5,6
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	10,2	11,8	10,6	11,0	10,1	10,3	9,8	10,2	10,5	9,8	10,1	4,0

2019

النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	يونيه	حزيران/تموز/يوليه	أب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	1,9	1,8	1,8	1,8	1,7	1,7	1,7	1,6	1,6	1,5	1,4	1,5
نسبة التداول (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	23,7	25,2	22,6	24,1	23,6	23,5	23,1	22,1	22,4	21,8	20,5	11,2
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	23,5	25,0	22,5	24,0	23,5	23,4	22,9	22,0	22,3	21,7	20,4	11,1
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	12,1	13,9	14,6	15,6	15,7	15,5	15,0	14,6	14,7	15,2	14,2	8,6

المرفق الثاني

الموجودات النقدية والأرصدة النقدية الشهرية للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين للفترة 2019-2023

ألف - الموجودات النقدية^(أ)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2023	2022	2021	
162,7	163,8	165,7	كانون الثاني/يناير
168,5	175,7	167,0	شباط/فبراير
170,5	174,6	166,9	آذار/مارس
164,8	173,2	184,5	نيسان/أبريل
161,9	170,0	180,3	أيار/مايو
158,2	161,4	175,5	حزيران/يونيه
154,0	169,6	168,6	تموز/يوليه
146,8	171,1	171,9	أب/أغسطس
169,5	174,5	174,9	أيلول/سبتمبر
168,3	168,7	169,1	تشرين الأول/أكتوبر
	161,7	163,3	تشرين الثاني/نوفمبر
	157,8	161,5	كانون الأول/ديسمبر

(أ) يشمل ذلك الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمة الدولية الجنائية لبوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

باء - الأرصدة النقدية

(بديولارات الولايات المتحدة)

الرصيد النقدي التراكمي	الفترة	السنة
<i>2021</i>		
20 234 411,61	1	2021
21 607 587,97	2	2021
21 441 967,77	3	2021
39 101 137,54	4	2021
34 898 509,49	5	2021
29 377 983,21	6	2021
22 474 202,96	7	2021
25 725 722,16	8	2021
28 778 585,34	9	2021
22 988 902,44	10	2021
17 178 019,83	11	2021
10 633 950,89	12	2021
<i>2022</i>		
19 153 193,62	1	2022
31 069 341,25	2	2022
29 949 826,10	3	2022
28 492 005,17	4	2022
25 213 250,26	5	2022
17 445 708,45	6	2022
25 612 386,67	7	2022
27 085 672,07	8	2022
30 504 248,79	9	2022
24 608 976,14	10	2022
17 290 278,49	11	2022
11 596 947,83	12	2022
<i>2023</i>		
14 947 299,45	1	2023
20 723 835,78	2	2023
22 721 043,27	3	2023
16 985 400,98	4	2023
14 058 449,92	5	2023

<i>الرصيد النقدي التراكمي</i>	<i>الفترة</i>	<i>السنة</i>
8 952 478,23	6	2023
29 548 879,97	7	2023
22 345 786,68	8	2023
18 603 381,49	9	2023
17 489 111,77	10	2023
